مبادئ العلاقات الدولية المرحلة الثانية

المحاضرة الاولى

العلاقات الدولية والسياسة الدولية والسياسة الخارجية

أ.م.د. اركان ابراهيم عدوان

ما المقصود بالعلاقات الدولية؟

أولا: العلاقات الدولية

هي ظاهرة من التفاعلات المتبادلة المتداخلة السياسية وغير السياسية والتي تعبر الحدود الوطنية وتجري بين مختلف وحدات المجتمع الدولي.

أي انها لا تشمل العلاقات السياسية التي تنشأ بين الدول فحسب، إنما تشمل جميع اشكال التفاعل كما ذكرنا، وبالتالي فإنها تعد مفهوم شامل وواسع جدا، ونطاق تفاعلاته اوسع بكثير من غيره.

وهي إلى جانب التفاعلات التي تجري بين الدول تمثل انعكاسا لعدد كبير من الاتصالات والتفاعلات بين الأفراد ونشاطات المنظمات الدولية والمؤسسات الثقافية.

بمعنى إنها لا تشمل التفاعلات بين الدول بوصفها الفاعل الرئيس في النظام الدولي، بل تشمل جميع أنماط وأشكال التفاعل سواء كانت سياسية، اقتصادية، ثقافية ...الخ، والتي تجري بين الفاعلين الرئيسيين والثانويين في النظام الدولي.

ثانيا: السياسة الخارجية:

هي ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج أي الذي يعالج خلافا للسياسة الداخلية قضايا ومشاكل تطرح ما وراء حدود الدولة، هي قرارات وأفعال، قرارات؛ لأنها جزءا من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، وأفعال؛ لأنها تعالج قضايا ومشاكل تطرح ما وراء الحدود.

وبالتالي، فإن السياسة الخارجية تتضمن الأفعال الخارجية المتخذة من قبل صناع القرار بهدف تحقيق أهداف بعيدة المدى وأخرى قريبة المدى.

محددات السياسة الخارجية:

يمكن تحديد بعض العوامل التي تعد محددات أو مقيدات تؤثر في صنع السياسة الخارجية للدول، بمعنى أن على صانع قرار السياسة الخارجية أن يدركها ومن ثم يعمل على صياغة أهداف السياسة الخارجية للدولة وفقا لها، حتى نستطيع الحديث عن قرار رشيد أو سياسة خارجية فعالة، لأن انتهاج سياسة خارجية فعالة يتطلب الموائمة بين ما تمتلك الدولة وبين ما ترغب في تحقيقه.

محددات البيئة الداخلية: الظروف الجغرافية، الاقتصادية، الديموغرافية، طبيعة النظام السياسي، الثقافة ، التقاليد، القدرات العسكرية والموقف الاستراتيجي...الخ.

محددات البيئة الخارجية: طبيعة النظام الدولي، العلاقات مع القوى الدولية والإقليمية الفاعلة، موقف هذه القوى من القضية محل اهتمام الدولة...الخ.

أجهزة صنع السياسة الخارجية:

الأجهزة الرسمية:

السلطة التنفيذية.

السلطة التشريعية.

أجهزة إدارية ودوائر متعددة.

ويتوقف دور كل منهما على طبيعة النظام السياسي الحاكم.

وبشكل عام فإن دور السلطة التنفيذية في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية هو الأبرز من حيث اتخاذ المبادرة على صعيد السياسة الخارجية.

الأجهزة غير الرسمية:

الأحزاب السياسية؛ ويختلف دورها حسب طبيعة النظام السياسي الحاكم

جماعات المصالح الاقتصادية والاجتماعية.

أهداف السياسة الخارجية:

إن التأثير الرئيس للسياسة الخارجية يكمن في الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ويعد البحث عن الأمن الهدف الدائم وجميع السياسات الخارجية للدول تتأثر به، وتبعا لذلك فإن السياسة الخارجية تعد جزءا من السياسة الوطنية وإن على كل دولة أن تحدد أهدافها في ميدان علاقاتها الخارجية في إطار حدود قوتها وواقع بيئتها الخارجية حتى لا تتعرض للفشل في تحقيق أهدافها لأن ذلك سيؤثر على مصالحها الحيوية ومكانتها الدولية.

ثالثا: السياسة الدولية:

عندما تخرج السياسة الخارجية للدولة ما وراء الحدود فإنها سوف تلتقي بغيرها من السياسات الخارجية للدول الأخرى التي تسعى لحقيق أهدافها الوطنية، وبالتالي فإن هذا التفاعل بين السياسات الخارجية للدول يطلق عليه بـ السياسة الدولية، وهو ذلك التفاعل الذي ينطوي في آن واحد على نمط من الصراع والتعاون.

تعريف السياسة الدولية: عرّفها جوزيف فرانكل بأنها ؛ تتضمن السياسات الخارجية للدول في تفاعلاتهم المتبادلة بالإضافة إلى تفاعلاتهم مع المنظومة الدولية ككل ومع الجماعات الاجتماعية من غير الدول بالإضافة إلى فعل المنظومة الدولية والسياسات المحلية لكل الدول.

ويوضح التعريف بأن التفاعل السياسي لا يشمل الدول فقط بل يشمل جميع الوحدات الفاعلة والمؤثرة في المجتمع الدولي كالأفراد والمنظمات الدولية وغيرها.

مجالات اهتمام السياسة الدولية:

تهتم السياسة الدولية بكافة التفاعلات التي تجري بين الوحدات التي تمثل عناصر في البيئة التي تسير فيها السياسة الدولية، بمعنى أن أي تفاعل بين جماعات خاصة أو مجتمعات فضلا عن التفاعلات بين الدول يمكن أن تدخل في مجال اهتمام السياسة الدولية عندما يؤثر هذا التفاعل على العلاقات بين الوحدات الفاعلة في المجتمع الدولي.

مثال؛ فقد يستخدم نشاط شركة خاصة ما أو نشاط رياضي أو فني أو غيره لأغراض سياسية من أجل التأثير على دول أخرى وبالتالي فإنه سيدخل ضمن اهتمامات السياسة الدولية.

عناصر السياسة الدولية والسياسة الخارجية:

من الفروق الرئيسة بين السياسة الخارجية والدولية هي أن عناصر كل منهما تختلف عن الأخرى، فعناصر السياسة الخارجية هم الأفراد، الأحزاب السياسية، جماعات الضغط..الخ.

أما عناصر السياسة الدولية فهي الدول، المنظمات الدولية والجماعات الناشطة في المجتمع الدولي.

وبالتالي فإن عناصر التحليل في السياسة الخارجية تختلف عن عناصر السياسة الدولية ولكل منهما مجاله الخاص في الدراسة.

وبالتالي فإن دراسة السياسة الدولية هي أكثر تعقيدا من دراسة السياسة الخارجية، بسبب حالة عدم التجانس بين عناصر البيئة التي تعيش فيها.

وفقا لما تقدم فإن السياسة الدولية تشمل التفاعلات السياسية الدولية ولكن التفاعلات التي تجري على المسرح الدولي هي ليست سياسية فقط بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والثقافية وغيرها من أنواع التفاعلات التي تكّون بمجملها ظاهرة العلاقات الدولية التي تدرس كافة أشكال التفاعلات على الساحة الدولية.

وتبعا لذلك، يتضح لنا بأن السياسة الدولية هي جزء من ظاهرة العلاقات الدولية، غير أن الأساس في هذه العلاقات يرجع إلى السياسة الخارجية التي تعد بمثابة الأم لكل النشاطات والتفاعلات في العلاقات الدولية،

فالسياسة الخارجية هي التي تكون السياسة الدولية، والتي بدورها تخلق العلاقات الدولية. (انظر الشكل التالي).

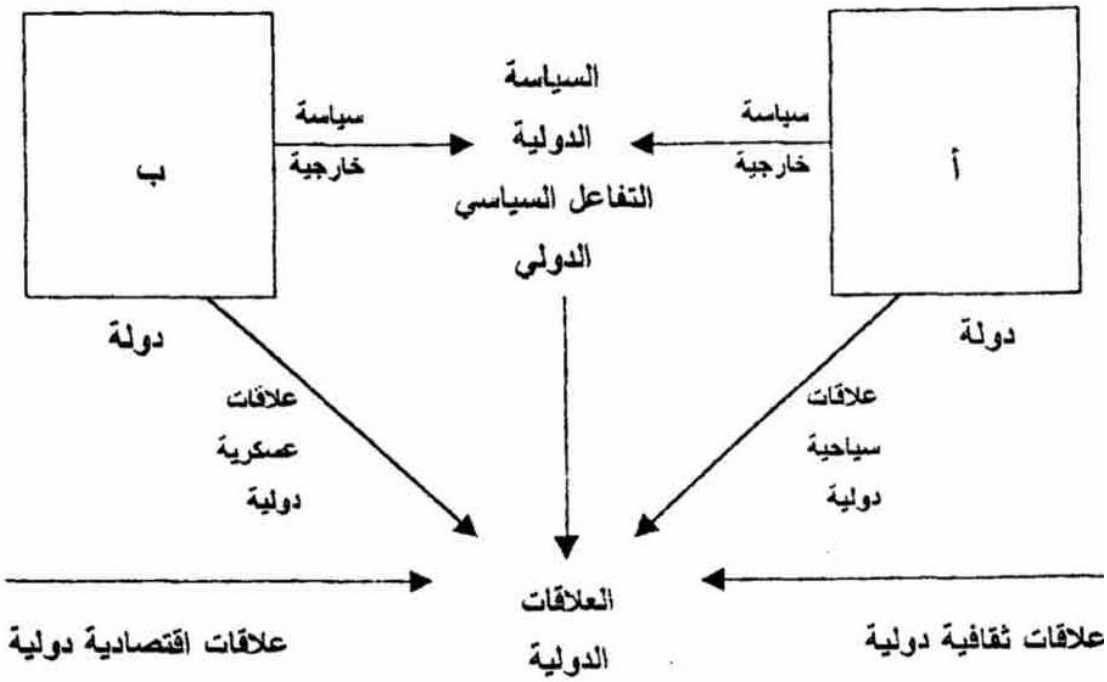

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مصدر المحاضرة: سعد حقي توفيق، مبادئي العلاقات الدولية، بغداد، المكتبة القانونية، ط٥، ٢٠١٠.

مبادئ العلاقات الدولية المرحلة الثانية

المحاضرة الثانية

مفهوم النظام السياسي الدولي

أ.م.د. اركان ابراهيم عدوان

عادة ما يخلط الباحثين في الوطن العربي بين مصطلحي النظام الدولي والمنظومة الدولية، وفي اللغة الانكليزية يوجد فارق بين الاثنين؛

فالنظام يطلق عليه (Order) بينما تعني كلمة (System)، كلمة المنظومة في اللغة العربية، وبالتالي، يكون هناك بعض الخلط لدى الباحثين عند الاشارة الى كل منهما.

المنظومة الدولية او النسق الدولي:

ويقصد بها: (وجود مجموعة من الأجزاء المتفاعلة فيما بينها) وهو أبسط تعريف للمنظومة، والذي طرحه ديفد ايستن رائد أو مؤسس منهج تحليل النظم، وقد عرفها فرانكل بأنها: مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة تتفاعل فيما بينها بشيء من الانتظام، وعرفها ماكلاند بأنها: نسخة موسعة لحركة أثنين من اللاعبين في حالة تفاعل، وغيرها من التعاريف المتعددة، التي ركزت على وجود مجموعة من اللاعبين الذين يكونون في حالة تفاعل متبادل.

توضح جميع التعاريف:

وجود مسألتين رئيسيتين هما:

أولا- وجود وحدات في المجتمع الدولي بمختلف انواعها،

ثانيا- قيام حركة تفاعل بين هذه الوحدات وبنسب متفاوتة ومختلفة،

وإذا كانت التعريفات التقليدية ركزت على ان الدول فقط هي الوحدات الرئيسة المشكلة للمنظومة الدولية، إلا ان الواقع يثبت بأن اللاعبين الدوليين من غير الدول، باتوا يمثلون فاعلين رئيسيين في المنظومة

الدولية، وبات تأثير بعضها يفوق تأثير الدول القومية إلى حد كبير، وأصبحت التفاعلات التكاملية والتنمية والاقتصادية والتجارة الدولية وغيرها تساهم في تفاعلات المنظومة الدولية.

وتبعا لذلك، تعد التفاعلات الأساس في النظام وبانعدامها لا يوجد نظام أو منظومة من الأساس، وان استمرار التفاعلات يعطي خاصية وصفة للنظام، وان اللاعبين هم مصدر الفعل الرئيس في المنظومة، وبالتالي، عند وجود تفاعلات لفترة محدودة فإن فعل كل طرف يؤثر في سلوك الطرف الأخر، وتبعا لذلك تكون التفاعلات بحد ذاتها مصدرا أو حافزا لسلوك الدول، ومن خلال رصد التجارب السابقة للفاعلين يمكن التنبؤ أو توقع سلوك بعض الفاعلين في تجارب مماثلة.

ماذا نقصد بالتفاعلات؟

يقصد بالتفاعلات الفعل المتخذ من الاعب الدولي في العلاقات مع الأخرين، وغالبا ما تتخذ شكل الطابع الروتيني اليومي، حيث تشمل كافة اشكال وتدفقات الأحداث بين الدول بشكل رئيس، وبما ان الطابع المعقد المتشابك هو الطابع الغالب للعلاقات الدولية، أي أنها لا تكون فقط في حالة التعاون والتقارب، فإن التفاعلات الدولية ممكن أن تكون بين دول متعادية وليست صديقة، كالتفاعلات بين الهند وباكستان، وعادة ما يطلق على هذا النمط: (التفاعلات التنافسية).

ما هي حدود تأثير المنظومة على التفاعلات؟

تعتمد على شكل التفاعلات التي تجري بين أجزائها، والتي قد تنجم تأثيرات سلبية، أو إيجابية؛ فإذا ما افترضنا وجود دولتين معينتين في حالة تفاعل، هما (أ) و(ب) من الدولي، فإن سلوك كل منهما يؤثر في الأخرى، فإذا ما اقدمت الدول (أ) على اتخاذ اجراء معين أو سلوك معين تجاه الدولة (ب)، فإن هذا السلوك من شأنه أن يوثر في السياسة الخارجية للدول (ب) المستهدفة، وبالتالي، فإنه سيجبرها على تغيير سياساتها أو مواقفها بالشكل الذي يحقق مصلحة الدولة (أ)، وعندما تقوم الدولة (ب) بالاستجابة لسلوك الدولة الأخرى وتغيير سلوكها، فإن هذا الأمر سيدفع الدولة الأخرى (أ)

على تغيير سلوكها ومكافئة الدولة (ب) لأنها استجابت، وهذا التأثير يسمى التأثير السلبي، لأنه أدى إلى عدم استمرار الطرف الاول بنفس سلوكه، وقام بتغييره، أما عدم الاستجابة لضغوطات الطرف الأول فإنها ستجعله يستمر بالضغط وزيادة حدة السلوك، والذي يطلق عليه، التأثير الإيجابي، لأنه أدى إلى تزايد حدة السلوك أو الاستمرار فيه دون تقليل. والأمر يكون أكثر تعقيدا عند تناول حالة تفاعل بين أكثر من طرفين ، لأن الباحث سيكون مضطرا إلى دراسة سلوك جميع الأطراف، وأخذ جميع المتغيرات المثرة في سلوكها على يعين الاعتبار، وبالتالي، فإن المسألة ستكون أكثر تعقيدا، ولكن الطريقة هي نفسها، فسلوك كل طرف يؤثر في سلوك الأخر، وسلوك الأخر يؤثر في سلوك الطرف الأول من خلال ما يعرف بـ(التغذية العكسية)، والتي إنا أن تؤدي إلى تأثير إيجابي أو سلبي في حدة السلوك بين الدول، بمعنى إما انها تؤدي الى التخفيف من حدة الضغوط أو زيادتها، وفي حالة التفاعلات التعاونية، فإنها أيضا ممكن أن تؤدي إلى تزايد حدة التعاون والمساعدات والحوافز المقدمة بين الدول وفقا للفعل وردة الفعل، أو تقللها.

ما هي أنواع التفاعلات الدولية؟

أولا- التفاعلات من حيث الشكل:

تختلف التفاعلات الدولية من حيث الشكل وكما يلي:

١- التفاعل الحكومي المباشر: مثل كافة اشكال التفاعل التي تتم بين الدول اقتصادية عسكرية حروب ...الخ،

٢- تفاعل غير حكومي مباشر: مثل السياحة،

٣- تفاعل حكومي غير مباشر: وذلك عندما يتأثر صناع القرار ببعض الحالات الخارجية أو التجارب والتطبيقات الناجحة في دول وحكومات أخرى، ويقوم بتطبيقها،

٤- تفاعل غير حكومي غير مباشر: مثل انتشار مختلف وسائل الاعلام والاتصالات التي تعبر الحدود دون إذن أو تدخل حكومي.

ثانيا- التفاعلات من حيث المضمون:

ومن حيث المضمون فإنها تكون على نوعين:

ا- تفاعلات تعاونية،

٢- تفاعلات صراعية،

ومن النادر أن نجد بأن أحداهما منعزلة عن الأخرى،

والشكل الأكثر شيوعا هو التفاعلات التعاونية-الصراعية.

ثالثا- التفاعلات من حيث الحدة:

وتخلف التفاعلات من حيث حديتها وتتراوح بين الحد الأعلى والحد الأدنى، في سلم إيجابي وسلبي،

ونقصد بالحدة هنا الكثافة في العملية التفاعلية بين أطراف المنظومة، هل هي عالية ويوجد تفاعل سريع وبحدة عالية، أم منخفضة ولا يوجد تفاعل وتواصل بنفس الحدة، وتكون عندها منخفضة،

وتكون التفاعلات غير متساوية من حيث الحدة في النظام الدولي،

فعلى سبيل المثال حدة التفاعلات بين الدول الأوربية هي أعلى من مثيلتها بالنسبة لدول القارة الأفريقية،، وهكذا.

خصائص المنظومة الدولية:

١- حدود المنظومة: ويقصد به المنطقة التي تكون فيها التفاعلات بين الوحدات اعضاء المنظومة، وتعمل على التمييز بينها وبين المنظومات الأخرى، وهذا التمييز يساعد على معرفة الصلة بين النظام الفرعي والنظام الدولي.

٢- عضوية المنظومة: وتعني الدول أعضاء المنظومة، وعلى الرغم من تعددها، ولكن القدرة على التأثير تكون غالبا من نصيب الدول الكبرى فيها.

- هيكل المنظومة: ويقوم على ثلاث عناصر أساسية هي:

أ- توزيع القدرات: هل موزعة بشكل عادل،

ب- تكوين المنظومة: وتنقسم الى نظام أحادي القطبية، وثنائي، ومتعدد الأقطاب،

ج- الشكل الهرمي لها: ويمكن هنا تحديد نظام مهيمن، وتابع وفرعي، وفي كل منها توجد منطقة مركزية، وهي المنطقة التي تكون في درجة التفاعلات عالية جدا من حيث الحدة.

٤- أغراض الوحدات: ويتم تحديد ذلك وفقا لما تفرضه مصلحة كل وحدة، وهناك جانبان مهمان يجب الأخذ بهما هما،:

أ- المركز الذي تحتله الوحدات في المسرح الدولي، بين حدي العزلة والمشاركة الفاعلة،

ب- المركز الذي تحتله الوحدات في المسرح الدولي بين حدي المساندة وعدمها للنظام القائم.

٥- مستوى العمليات الدولية: ويقصد بها دراسة العمليات من زاوية المنظومة بمعنى درجة الانتظام والتكامل وعدم التكامل فيها، ويمكن دراستها أيضا من زاوية الوحدات.

النظام الدولي:

ويعرفه انتوني دولمان بأنه: انموذج لعلاقات القوة بين اللاعبين الدوليين له القدرة على تأمين القيام بالفعاليات المختلفة طبقا لمجموعة من القواعد المكتوبة وغير المكتوبة.

وعرفه نورمان بأنه: عبارة عن ترتيب للعلاقات بين الدول في وقت معين.

وعرفه بيتر ليون بأنه: يتكون من مجموعة من الأنظمة تعمل بوظائف معينة ومتميزة عسكرية ودبلوماسية وقانونية واقتصادية.

وإن أحد جوانب النظام ممكن أن يتلخص بـ(منظومة)، والتي تعني: (وجود في أي وقت ما نظرية وانتظام في شؤون المجتمع، وإن عناصر المنظومة تعد مكملة للنظام.

ان أي نظام يعكس مصالح وقيم الدول الكبرى الأكثر تأثيرا فيه، وبالتالي، فإنه اذا أريد له أن يستمر فإنه يجب أن يتم دعمه بالقوة والتي تعد ضرورية من اجل أن تحافظ الدول الكبرى المسيطرة في النظام مصالحها وتحقق أهدافها، ويوضح مفهوم النظام الدولي، بأن الدول فضلا عن كونها متفقة مع بعضها ومستجيبة لبعضها بشكل كامل، وعشوائي، إلا انها تمارس العلاقات فيما بينها وفقا لقواعد وافتراضات مشتركة، والتي يمكن أن ترفضها بعض الدول الثورية.

ويرى بعض الباحثين؛ بأن النظام هو ليس فقط مجموعة من الترتيبات والفعاليات، انما هو عبارة عن جانب من التقاليد والتي يمكن الحفاظ عليها وتبنيها من قبل بعض القوى، أو تحولها أو زوالها، وإنه يوحي بأن هنا عملا اراديا واعيا من جانب الانسان من أجل إدارة قطاعات الواقع الاجتماعي على نحو ما يبدو أنه الأمثل والأكمل.

وبالتالي، فإن النظام غالبا ما يكون مفروضا من قبل بعض القوى التي تعمل على الحفاظ عليه من أجل تحقيق مصالحها، ومعنى ذلك بأنه عندما تقول نظام، فإن هناك سلطة عليا منظمة له.

أما لفظ منظومة أو نسق، فإنه يدل على نسق من التفاعلات والاتصالات الموجودة بشكل طبيعي دون وجود تأثير للإرادة الانسانية، نتيجة توازن مجموعة من القوى المتفاعلة على نحو يحول دون الفوضى من ناحية، ودون سيطرة أي منها على الأخرى من ناحية أخرى، أي أنه يوضح وجود تفاعل بين الوحدات الدولية على نحو طبيعي ويهيئ لانتظام علاقاتها بمنأى عن حالة الفوضى الدولية من ناحية، وفي وجه كل تطلع للامبراطورية العالمية من ناحية أخرى.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مبادئ العلاقات الدولية المرحلة الثانية

المحاضرة الثالثة

القانون الدولي العام والعلاقات الدولية

أ.م.د. اركان ابراهيم عدوان

متى تطور القانون الدولي العام؟

لقد تطور القانون الدوي العام مع قيام نظام الدولة الحديثة، فكما تطور القانون الداخلي في كل دولة لتلبية حاجات الافراد وتنظيم العلاقة بينهم البعض، ومع السلطة الحاكمة، فقد تطور القانون الدولي لتحديد اختصاصات الدول وتنظيم العلاقات فيما بينها، الأمر الذي خفف من حالة الفوضى في العلاقات الدولية، عن طريق اذعان الدول لقواعد القانون الدولي من خلال القبول بقواعد السلوك التي تحكم العلاقات بين اعضاء المجتمع الدولي.

ما مدى قانونية القانون الدولي؟

أو هل يعد قانونا بالمعنى الدقيق للكلمة كما هو الحال مع القانون الداخلي؟

لقد انشئ القانون الدولي من خلال العرف الدولي الذي كان سائدا بين الدول، ومن ثم بعض المعاهدات والتحالفات التي عقدت بين الدول، وان قبول الدول واذعانها لقواعد القانون الدولي انما يكون بشكل طوعي عن طريق قبولها بالالتزام مع بعض القواعد التي تتفق ومصالحها، لأن المصلحة الوطنية هي من تملي على الدولة القبول ببعض القواعد أو عدما القبول.

وبالتالي فإن غياب سلطة عليا تفرض الجزاء لمخالفة القواعد القانونية يعد الفارق الرئيس بين القانون الدولي والداخلي، من كون عدم وجود عقاب وعدم وجود سلطة فوق سلطة الدولة، إلا اذا هي قبلت بسلطة منظمة معينة أو دولة أو مجموعة من الدول، وإن مسألة فرض العقاب تعتمد على مدى قدرة السلطات الدولية على فرض الجزاءات والعقاب على الدول المخالفة،

ومن هنا فإن هناك شك دائم بمسألة ان القانون الدولي يعتبر قانون من الاساس أم لا.

ومن ملاحظة الواقع العلمي؛ فإن القواعد القانونية لا توجد أو تخلق ما لم يتم حدوث اجماع من قبل الدول حولها، والتي تعد مسألة اساسية في تفعيل القواعد القانونية الدولية، وهكذا فان عنصر الطوعية كما ذكرنا يعد الاساس في الحديث عن قانون دولي، وان قبول الدول ببعض القواعد يخلق قانونا، وهكذا يجب ان يكون هناك اجماعا بين الدول من أجل وجود قانون دولي.

قارن بين المجتمع الدولي والمتجمع الداخلي؟

عند المقارنة نجد ان عنصر الاكراه وفرض الجزاء، ففي الداخلي يطبق القانون من قبل السلطة الحاكمة التي تفرض الجزاء على من يخالف القواعد القانونية، وهو ما يختلف عنه في المجتمع الدولي، والذي يتم تطبيق الاكراه فيه من قبل دولة أو عدة دول، والتي ممكن ان تدعي بان عملها يكون لتطبيق قواعد القانون الدولي، وتحقيق مصلحة المجتمع الدولي، والذي يعد مفهوم واسع وغامض وفضفاض، لا يمكن لأي طرف تحديده بشكل دقيق، لأن بعض الدول قد تعتدي على غيرها من خلال سلوك بعض السياسات التي قد تعد انتهاكا لقواعد القانون لا تطبيقا لها.

لماذا وضعت الدول تحت سلطة المنظمات الدولية؟

من أجل الخروج من مسألة منح بعض الدول لصلاحيات أكثر من غيرها على أساس أنها تحمي وتطبق قواعد القانون الدولي، الامر الي يمكن ان يتم تسيسه وجعله مصدرا للمشكلات السياسية بين الدول، من أجل تحقيق مصلحة هذه الدول، وبالتالي، تم اعطاء الصلاحية في تطبيق القواعد القانونية الدولية للمنظمات الدولية لا لدول معينة، كونها سوف تعبر عن مصلحة المجموع لا مصلحة طرف دولي معين (ولو نظريا).

خصائص القانون الدولي:

اولا- ان الدول تقليديا هي الشخص الرئيس في القانون الدولي منذ عدة قرون،

ثانيا- ان فكرة الانضمام الى القانون الدولي هي عمل طوعي من قبل الدولة كما ذكرنا، ومن هنا فان مسألة القبول بالقواعد القانونية يبقى بيد السلطات المحلية، وعليه، فإن أي قاعدة قانونية يجب ان تحصل على اجماع الدول المعنية من أجل القول بوجودها،

ورغم العديد من الظروف، إلا ان التطبيق العملي والتفاعلات الدولية أدت الى تطور القانون الدولي، من حيث الاحترام لقواعده وقبولها من قبل العديد من الدول حتى الدول العظمى.

كيف يتمثل قبول الدول لقواعد القانون الدولي؟

ان القبول والاذعان لقواعد القانون الدولي يكون من خلال ثلاث شروط رئيسة:

١- حينما تتفق الدول فيما بينها بأن مصالحها سوف تتحقق أو تنجز بواسطة احترام مبادئ القانون الدولي، مثل دور قوات الطوارئ الدولية التابعة للامم المتحدة في الشرق الاوسط،

٢- وحينما تفرض دولة قوية القانون الدولي على دولة ضعيفة، مثل محاكمة مجرمي الحرب بعد الحرب العالمية الثانية من قبل قوات الحلفاء،

٣- وأيضا عندما تقرر الدول الكبرى والصغرى بشكل متشابه ولعدة اسباب بان الاذعان لقواعد القانون الدولي ضروري من أجل تفادي الفضل الدبلوماسي والسياسي، كاتفاق القوى النووية لايقاف التجارب النووية، ومنح الحرية للاقاليم المستعمرة.

استراتيجيات الدول في تطبيق قواعد القانون الدولي:

بشكل عام فإن الدول ممكن أن تطبق قواعد القانون الدولي من خلال ثلاث صور اساسية:

١- انها من الممكن ان تقبل القانون الدولي وذلك لقناعتها به والاعتقاد بدوره وبالتالي فانها تسعى باخلاص للقبول بمتطلباته،

٢- انها ممكن ان ترفض بشكل كلي قواعد القانون الدولية، وفي هذه الحالة تعمل على عرقلة تطبيق قواعده، وذلك عن طريق رفض الحفاظ على متطلباته،

٣- وفي الشكل الثالث، فإن العلاقة بين القانون الدولي والمصلحة الوطنية أكثر تعقيدا، وفي هذه الطريقة فإن الدول ممكن ان تستخدم قواعد القانون الدولي بوصفه اساسا للسياسة الوطنية، وذلك من اجل تحقيق اهدافها.

كيف تربط الدول بين اهدافها وبين القانون الدولي؟

أو بطريقة اخرى كيف يمكن ان تستغل الدول القواعد القانونية الدولية من أجل تحقيق مصلحتها الوطنية؟

هناك طريقتين هما:

١- تعمل على اضفاء الشرعية القانونية على سياساتها، من أجل الحصول على القبول الدولي لها. وحينما يتطابق مطلب الدول أو هدفها مع قواعد القانون الدولي فان الامر سيكون هنا سهلا، اي ان الدولة ستستطيع بسهولة اقناع الدول الاخرى من اجل قبول سلوكها الخارجي بل ودعمه،

اما عندما لا يكون هناك تطابقا بين قواعد القانون وبين مصلحة الدولة وسلوكها، فإنها قد تستخدم بعض قواعده للدعاية من اجل تبرير سياساتها ، والتي تنتهجها لأسباب اخرى خاصة بها.

٢- وقد تعمل على استخدام القانون الدولي كوسيلة من اجل اضعاف الاجراءات التي يتخذها الخصم.

وهنا فانها ستعمل عكس الطريقة السابقة، والتي كانت تحاول ان تضفي شرعية من خلال تصوير سياساتها بانها قانونية، انما ستعمل هنا على دحض حجج الخصم وتصوير سلوكه بانه خارج نطاق القواعد القانونية وخرقا لها.

وفي واقع الامر فان مبدأ استخدام قواعد القانون الدولي لتحقيق اهداف السياسة الخارجية لبعض الدول، أمر تتبعه جميع الدول الصغرى والكبرى والعظمى، أي انه لا يقتصر على الدول القوية فقط، وبالتالي، فإن جميع الدول ممكن ان تخرق القانون الدولي، وممكن ان تدعمها وتلتزم بيها، وفقا لما تفرضه مصلحتها الوطنية.

ما هو دور القانون الدولي في العلاقات الدولية؟

١- تحديد قواعد السلوك: اذ يساهم في وضع قواعد عامة للسلوك من أجل توجيه وتنظيم العلاقات بين الافراد والجماعات والمنظمات، فبدون وجود قواعد منظمة متفق عليها، فإنه لن تكون هناك علاقة منظمة بين وحدات المجتمع الدولي.

٢- تسهيل حل النزاعات بالطرق السلمية: وهو الطريق المعاكس لمسألة استخدام العنف والقوة في حل الخلافات بين الدول، ويقصد هنا الحل السلمي للخلافات التي تنشأ بين الدول، اذ يهيء القانون الدولي الاساس الذي تتفق الاطراف بموجبه لحل خلافاتهم، سواء عبر الوساطة أو التحكيم أو احالتها الى طرف ثالث، وغيرها من الاجراءات المتبعة بين الدول.

٣- القانون الدولي هو وسيلة للسياسة الوطنية: تتفق الدول هنا بان احترام القانون الدولي ممكن ان يحقق اهداف ومصالح الدول في العلاقات الدولية، وبامكان الدول تطوير مصالحها عن طريق الدعوة للقوة المعنوية للقانون، وكذلك تضمين نصوصه بعقوبات لافعالهم وسياساتهم عند مخالفة قواعده.

٤- تقييد سياسة القوة والعدوان: ان القانون الدولي يعمل بوصفه وسيلة لكبح وتخفيف حدة الصراعات التي تندلع بين الدول، ومع التقييدات المفروضة بواسطة الرأي العام، فإن القواعد المتفق عليها للسلوك والمتضمنة في القانون الدولي والمعترف بها والمتفق عليها من قبل الدول بالاجماع المشترك، سوف تشكل قيدا على ممارسة القوة من قبل القوي ضد الضعيف، والتي بدونها سوف تكون العلاقات الدولية أكثر فوضوية (وهي كذلك بالفعل)، ان القانون الدولي يقيد الدول ويمنعها من استخدام القوة في ادارة تفاعلاتها الخارجية، وبالمقابل يمنح الحق للدول بأن تستخدم

القوة ولا يمنعها عن الدفاع عن اقليمها وسلامتها واستقلالها، وقد اتفقت جميع الدول في نطاق الامم المتحدة على مقاومة اعمال العدوان، وعلى ضرورة القيام بالاعمال الجماعية من أجل حماية الامن والسلم الدولي.

٥- القانون الدولي هو قوة الاندماج في المجتمع الدولي: يقصد بالمجتمع وجود جماعة معينة تؤمن بنفس القيم والمبادئ العامة التي تساهم في تنظيم حقوق وواجبات الافراد، وفي نطاق المجتمع الدولي، فان القانون الدولي يجسد القيم الدولية ويقوي الاجراءات التي يجب ان تسير عليها الشؤون الدولية في داخل علاقات قانونية منظمة، بوان تطبيق القانون من خلال الاليات المتبعة والمقبولة كالدبلوماسية والتحكيم والوساطة، تعد مسألة ضرورية لحل الخلافات بين الدول، والتوصل إلى اتفاق في اطار المجتمع الدولي.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مصدر المحاضرة: سعد حقي توفيق، مبادئي العلاقات الدولية، بغداد، المكتبة القانونية، ط٥، ٢٠١٠.

مبادئ العلاقات الدولية المرحلة الثانية

المحاضرة الرابعة

اللاعبون الاساسيّون في النظام الدولي

أ.م.د. اركان ابراهيم عدوان

أولاً: الدول:

يتفق المعنيون في العلاقات الدولية بأن الدولة هي الفاعل الرئيس في مسرح السياسة الدولية، والسبب في ذلك أنها تتمتع بالـ سيادة، والسيادة هي المعيار الذي يميز الدولة عن غيرها من الجماعات الدولية.

ويستند حق السيادة إلى عدة حقوق:

١- المساهمة في الحياة الدولية؛

لا يجوز أن تقوم الدول الكبرى القوية بالاستيلاء على الدول الأخرى

وبالتالي يعطي هذا الحق للدول الحق في التسلح والدفاع عن النفس

٢- الاستقلال؛

لا تخضع الدولة ذات السيادة لأية سلطة خارجية أخرى إلا بموافقتها

ويسمح للدول بالعمل على إبعاد أي تدخل في شؤونها الداخلية بكل الوسائل الممكنة.

٣- الشخصية القانونية؛

إذ تعد الدولة مجموعة بشرية تمتلك مساحة إقليمية محددة وأفراد يحملون أسمها.

لها القدرة على التمتع بالحقوق والواجبات ومنها؛ الاعتراف المتبادل بين الدول، الصلاحية في تعيين الممثلين عنها في المحافل الدولية، وتصبح طرفا في المعاهدات والمنظمات الدولية.

٤- حق المساواة؛

الدول متساوية من الناحية القانونية عن طريق التمتع بالحصانات القضائية وعدم التمييز والمساهمة في المنظمات الدولية.

ملاحظات مهمة:

لا يعني خضوع الدولة لقواعد القانون الدولي عدم التمتع بالسيادة ولا يعد تقييدا لها؛ لأن السيادة تتفق كليا مع قبول الدول لقواعد القانون الدولي التي تقيد حرية عملها، لأن الجوهر يعني بأن التقييد في هذه الحالة قد تم بشكل حر وليس بشكل مفروض عليها من قبل سلطة خارجية أعلى منها في مجال عملها، ومن جهة أخرى لا يعني أن تحوز الدولة على السيادة الداخلية بمعنى تأييد المواطنين، أهليتها للتأثير في المجالات الدولية؛ لأن السيادة والوضع القانوني تعتمد على الاعتراف والقبول من قبل الدول الأخرى.

معيار تصنيف الدول:

١_ معيار القوة: دول عظمى، الدول الكبرى، دول متوسطة، الدول الصغرى، وفي تصنيفات أخرى الصغيرة.

٢_ المعيار السياسي-الاقتصادي-التكنولوجي: المعيار العسكري، التوجه الفضائي، الأنظمة الاجتماعية-الاقتصادية، التنمية، الجغرافية السياسية والاقتصادية، التقدم العلمي والتكنولوجي والمعيار السياسي.

ثانيا: المنظمات الدولية:

هي جماعات قائمة بموجب عاهدة تعقد بين عدة دول، ووجودها يعبر عن ظاهرة التعاون في المجتمع الدولي، ويؤدي تأسيسها إلى إقامة هيئات خاصة تشكل وجودا قائما بذاته يتألف من الدول المكونة لها، والسبب الرئيس لتشكيلها هو؛ أن الدول باتت تدرك بأن حجمها غير كاف لتلعب دورا عالميا مهما، لذا أخذت تسعى لتجميع نفسها في كيانات جماعية. مثال؛ الاتحاد الأوربي الذي يمثل التعبير الأكثر شمولا عن هذه السياسة.

الجدال حول طبيعة المنظمات الدولية:

المنظمات الدولية بوصفها لاعبا رئيسا: يتفق عدد من الباحثين بأن المنظمات الدولية هي لاعب رئيس في العلاقات الدولية لأنها؛

١- تتمتع بالشخصية القانونية؛

تمنح عادة من الدول الأعضاء، تتحول سلطة الدول الأعضاء إلى سلطة محدودة، تتمتع بحياة خاصة ونوع من الحرية إزاء الدول الأعضاء.

٢- حق التمثيل والوساطة؛

تقوم بإيفاد مراقبين وتعقد اتفاقيات متنوعة، وتجري مفاوضات مع الدول

مثال؛ قيام منظمة الوحدة الأفريقية بمهمة الوساطة في الحرب التي دارت بين أثيوبيا واريتيريا عام ١٩٩٩.

٣- تساهم في تطوير قواعد القانون الدولي؛

بالأخص في مجال العلاقات الاقتصادية، ساهمت في تطوير قواعد قانون الخدمة المدنية الدولي وغيرها.

٤- لها دور مهم في إبراز مشاكل الدول النامية؛

تعد عاملا مهما للأداء السياسي لأن الدول لا تستطيع وحدها حل مشاكلها المعاصرة، وقد استفادت الدول النامية من كثرتها العددية داخل المنظمات الدولية في وضع إستراتيجية جديدة تتجاوز ما تحدده الدولة بشكل منفرد.

أما على الجانب الأخر فيرى البعض بأن المنظمات الدولية هي لاعبا ثانويا في العلاقات الدولية لعدة أسباب؛

١- لا ينفصل دور المنظمات عن إرادة الدول المؤسسة لها؛ إذ يتعين عليها أن تلعب دورا مستقلا عن إرادة الدول الأعضاء إذا أرادت أن تلعب دورا فاعلا في العلاقات الدولية.

٢- قراراتها ليست ملزمة؛ فقرارات المنظمات الدولية لا تعدو أن تكون توصيات لا تتمتع بأي تأثير ملزم، وإن تمتع بعض أجهزة المنظمات بسلطة اتخاذ القرار على نحو مستقل يعد وضعا استثنائيا، لأن تبني القرار يتطلب موافقة مسبقة من جانب كل الدول الأعضاء والتنفيذ يتوقف على الموافقة اللاحقة.

٣- أغلب اتفاقات السلام تمت خارج إطار المنظمات الدولية؛ وذلك عن طريق الاتفاق بين الدول العظمى، إن اتفاقات نزع السلاح بين القوتين العظميين في فترة الحرب الباردة تمت خارج نطاق الأمم المتحدة وغيرها.

٤- قرار التنازل عن السيادة يرجع إلى إرادة الدول المؤسسة للمنظمة؛ وهذا التنازل لا يكون عادة إلا بحدود، وترجع هشاشة المنظمات الدولية إلى الدول التي تقف خلف أجهزتها نتيجة عدم الانسجام السياسي بينها في بعض الأحيان، وأيضا صغر حجم الاختصاصات المنقولة إلى المنظمة من قبل الدول المؤسسة والتي لا تسمح لها أن تمارس السلطة على الدول الأعضاء.

٥- لا تمتلك إقليما؛ وبالتالي فإنها تبقى مجبرة على التوقيع مع الدول المضيفة لها على اتفاقيات من أجل تحديد الامتيازات والحصانات التي تتمتع بها في الإقليم المعني، وبدون وجود تنازلات من الدول المعنية فلا توجد فعالية للمنظمة الدولية.

٦- ينكر بعض الكتاب والباحثين السوفييت تحديدا وجود شخصية قانونية للمنظمات الدولية؛إذ تختلف حقوق الدول عن حقوق المنظمات، فحقوق الدول مستمدة من سيادتها، بينما تستند حقوق المنظمات إلى اتفاقات الدول الأعضاء، أي إنها حصيلة حقوق السيادة التي تتمتع بها الدول.

وبالتالي لا تعمل المنظمات إلا ضمن الصلاحيات المدونة التي وقعت عليها الدول المؤسسة لها، هذا فضلا عن وجود بعض الدول التي تخلق الأزمات في بعض المنظمات، الأمر الذي يضر بمصداقية المنظمة ودورها.

وتبعا لما تقدم؛ تبقى المنظمات الدولية لاعبا رئيسا في العلاقات الدولية على الرغم من الجدل بين المتخصصين في هذا الشأن، بسبب الدور الذي تلعبه في هذا الميدان، ولا يمكن تجاهل تنامي دورها الكبير في إدارة التفاعلات الدولية المعاصرة، بالأخص المحاولات المستمرة من أجل إيجاد الحلول للأزمات الدولية والإقليمية المختلفة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مصدر المحاضرة: سعد حقي توفيق، مبادئي العلاقات الدولية، بغداد، المكتبة القانونية، ط٥، ٢٠١٠.

مبادئ العلاقات الدولية المرحلة الثانية

المحاضرة الخامسة

اللاعبون الثانويون في النظام الدولي

أ.م.د. اركان ابراهيم عدوان

لم تعد التفاعلات التي تجري على المستوى الدولي تقتصر على الدول باعتبارها فاعل وحيد مؤثر، انما اصبح هناك دور وتأثير لفاعلين مختلفين من دون الدول، يكاد يكون دور بعضها أكبر وأكثر فاعلية من دور وتأثير دول مستقلة، مقابل أخرى لا تقوى لمنافسة الدول، ولكن لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهل دورها، واهمالها، لما لها من دور وتأثير في العلاقات الدولية.

الفاعلون من غير الدول:

أولا_ المنظمات غير الحكومية:

هي كل تجمع أو رابطة أو حركة مشكلة على نحو غير قابل للاستمرار من جانب أشخاص ينتمون إلى دول مختلفة لغرض تحقيق أغراض ليس من بينها تحقيق الربح.

ومن بين سماتها الرئيسة أنها خاصة، وقد تكون مبادرة تأسيسها بشكل مزدوج من قبل أفراد أو منظمات دولية، وأحيانا تكون المبادة في تأسيسها من قبل دول، لأنها تضم مجموعات لا يتلقون أية توجيهات من السلطات المحلية أو الدولية، تتكون بين أفراد يكون بينهم نوع من التضامن أو الاهتمام المشترك حول مسائل معينة، ومن أشخاص ينتمون إلى ثلاث دول على الأقل وفقا للمعيار الذي أقره اتحاد الروابط الدولية.

ما هي أهمية وجود المنظمات الغير الحكومية بالنسبة للدول؟

وذلك لأن الدول وفقا لتطورات الحياة الدولية لم تعد قادرة لوحدها من اشباع كافة احتياجات وتطلعات شعوبها، ودليل ذلك حالة الانتشار الواسع لهذه الظاهرة، وتكرارها كونها تمس ملايين من البشر.

هل تمتلك المنظمات غير الحكومية وضعا قانونيا محددا؟

لا تمتلك وضعا قانونيا دوليا، أي ليس لها (شخصية قانونية دولية)، وبما أنها تمارس نشاطها في دول معينة، فإنها تخضع للقوانين والتشريعات المحلية للدول المستضيفة، وعليه، فإنها تعاني من تدخل السلطات المحلية في شؤونها، وبما أن التشريعات المحلية في الدول تكون مخصصة لمخاطبة الجماعات المحلية ، فإنها عادة لا تصلح للتعامل مع جماعات يمتد نشاطها لخارج الحدود، كونه خارج عن اختصاصها.

هل يمثل عدم وجود قانون يحدد وضعها القانوني الدولي وحدود صلاحياتها ونشطاها أمرا إيجابيا أم سلبي بالنسبة لممارسة نشاطها؟

لا يمثل عدم وجود قانون يحدد وضعها القانوني الدولي أمرا سلبيا، لأنه لو كان هناك قانون فإنه من الممكن أن يخض لتقديرات السلطة المحلية في كل دولة، ومن الممكن أن يصبح قيدا على ممارسة نشاطها، في حين أنها بدون قانون ستكون لها حرية في ممارسة سلوكها، والتكيف مع سياسات الدول المستضيفة، ولذلك نجدها تنشط في الدول الديموقراطية، ويكون نشاطها محدودا في الدول السلطوية الدكتاتورية.

مكانة المنظمات غير الحكومية في التفاعلات الدولية:

ان منحها وضع الاستشاري في مجالس المنظمات الدولية، يقيم نوعا من التعاون المفيد بينها وبين المنظمات الدولية الحكومية التي تسجد مصالح الدول المنشئة لها، وبين المنظمات غير الحكومية التي تجسد بعض المصالح والمثاليات، وبالتالي، فإنه يعطي أهمية لها، ويمنحها ثقلا بالنسبة للدول التي تعمل ضمنها، وبالتالي، تقدم لها العديد من التسهيلات التي قد يضن البعض عندها ان لها صفة قانونية دولية، لماذا؟

لأنها تقوم بنشاطات مكملة لدور الدولة، ولا يمكن أن تقوم بها الدول بشكل منفرد.

أبرز مجالات المنظمات غير الحكومية:

المشاركة الواسعة ي مناقشة المسائل التي تطرح داخل المنظمات الدولية، القيام ببعض المهام الميدانية في إطار المهام الميدانية للمنظمات الحكومية، وبالتالي، فإنها تقوم بتحويل وتطبيق برامج المنظمات الحكومية المتخصصة على أرض الواقع، مثل نشاطات منظمات اليونسكو، ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية وغيرها، وقد زاد نشاطها ودورها بعد الحرب الباردة، وباتت تلعب دورا كبيرا في مجالات الإغاثة الانسانية، في بعض الأزمات داخل الدول والتي لها طابع انساني.

ثانيا_ الشركات المتعددة الجنسيات:

وهي الشركات الضخمة التي تشكل شركات فرعية في عدد من البلدان الصناعية وتسوق منتجاتها، وتعمل الشركات الفرعية ضمن بلد خارجية ولكنها تحافظ على روابطها مع الشركة الأم في الوطن. وتتميز بالخصائص التالية:

١- انها مؤسسات خاصة تعبر عن طابع غير حكومي،

٢- هدفها الأساس هو تحقيق الربح،

٣- تعمل بواسطة عدد كبير من الشركات ذات شخصية قانونية مستقلة،

٤- انها تتواجد في عدة دول فهي تعبر الحدود وتخرج نحو المسرح الدولي،

٥- انها تمتلك مركز تنظيم وقرار وهي تعكس في هذا الإطار جانب الوحدة في اتخاذ القرار.

ودائما ما يكون نشاطها غالبا في بعض القطاعات المهمة مثل النفط والمالية والسيارات وغيرها، والصلات بين الشركات والدول، تتعلق بالصلات بين الدولة الأم الدولة المستقبلة، فعلى مستوى الدولة الأم فإنها ممكن أن تعمل على تشجيع إقامة أو عدم إقامة فروع للشركة خارج حدودها باتخاذ مجموعة من الاجراءات، وتسعى الشركات الى تخطي الحدود وتشجيع تحرير التبادلات بين الدول، من أجل توسيع أرباحها.

أما على مستوى الدولة المستقبلة؛ فإنها تكون أمام حماية استقلالها وسيادتها من التدخل والتبعية، والحصول على مكاسب اقتصادية وتنموية، لأن فتح الحدود بشكل كامل أمام الشركات يعني التعرض لمسألة مهمة تتعلق بالاستقلال السياسي والسيادة، وهو يعني من جانب أخر تشجيع التنمية الاقتصادية، وإن غلق الأبواب أمامها، يعني التعرض لخسائر اقتصادية تؤثر على قوة الدولة، وبالتالي، فإن الحل يكون عبر السيطرة على نشاطاتها، من خلال التشريعات الداخلية، والقوانين التي تنظم شؤونها، وصولا إلى التأميم كخيار نهائي في حال أضرت هذه الشركات بالأمن القومي للدولة.

ثالثا- حركات التحرر الوطني:

ويقصد بها: جماعات من الأشخاص منظمة بشكل معين تشن كفاحا مسلحا من أجل تأسيس دولة مستقلة، والتي يجب أن يكون شعبها الذي تمثله ذا سيادة.

وتوجد ملاحظة مهمة، وهي وجود مقومات دولة مستقلة، ولكنها غير مكتملة في وقت المطالبة بالاستقلال؛ اما بسبب عدم حيازة الشعب على الاقليم الذي تطالب فيه، او لان غالبية الشعب محرومون من ممارسة حقوقهم او السلطة العليا في الاقليم الذي يعيشون فيه.

وقد ساهم حق تقرير المصير في تنشيط دور حركات التحرر الوطني في السياسة الدولية من خلال جانبين:

١- الاول: يعني الرغبة في احترام الاستقلال اذا ما اريد تطبيقه على الدولة،

٢- والثاني: يعني وجود شعب يمتلك خصائصه الجغرافية والاثنية والدينية واللغوية، اذا ما اريد تطبيقه على الشعوب، فضلا عن وجود مطالبة سياسية للحصول على الحقوق المشروعة.

وبالتالي؛ فإن حق تقيرير المصير ساهم في تعزيز دور حركات التحرر الوطني في العلاقات الدولية.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مصدر المحاضرة: سعد حقي توفيق، مبادئي العلاقات الدولية، بغداد، المكتبة القانونية، ط٥، ٢٠١٠.

مبادئ العلاقات الدولية المرحلة الثانية

المحاضرة السادسة

المصلحة الوطنية

أ.م.د. اركان ابراهيم عدوان

يعد من أهم المواضيع في العلاقات الدولية، ويمتاز بقدر كبير من الغموض، والعمومية ويتحمل أكثر من معنى، وهو مسعى لتفسير السلوك العقلاني لصانع القرار، بمعنى هل انه يتصرف بدوافع شخصية، ام موضوعية وفقا للظروف الحاكمة، أو وفقا لما تقتضيه مصلحة الدولة بشكل اساس.

ولها معانٍ عدة: فقد كان يعني الحفاظ وحماية قيم الأمة من الأخرين، وكان قديما يعني الحفاظ على الحكم وتوسيع سلطة الدولة أحيانا اخرى، ومن ثم انتقلت لتشير الى مجموعة القيم التي تجمع شعبا ومجتمعا معينا، ومن ثم ضرورة حمايتها والحفاظ عليها، وايضا تتعلق بمسألة البقاء، والسيادة، وغيرها من الامور التي تشير الى بقاء الدولة وحماية حقوق شعبها.

لماذا يعد من أهم المواضيع في العلاقات الدولية؟

لأن جميع باحثي العلاقات الدولية يدركون بأنها الدافع الرئيس المحرك لسلوك الدول، ومن ثم لتحديد شكل ونمط العلاقات الدولية، والآليات المناسبة لتحقيق مصالح الدولة في محيطها الخارجي، ويتفق الممارسون للسياسة بأنها تعد التبرير الرئيس لفعل الدولة الخارجي بمختلف أنماطه، وبالتالي، تعد المحدد الرئيس لتفسير سلوك الفاعلين الدوليين، وأنماط العلاقات بين الدول.

ولها تعريفات عدة:

عرفها بروس جنتلسون بأنها: القوة، السلام، الرفاهية، والمبادئ الوطنية. وهذه الجوانب التي تحكم السياسة الخارجية الأمريكية في العالم،

وعرفها سكوت بأنها: كل قيمة ذات أهمية لأي من اللاعبين الدوليين يسعى إلى تحقيقها أو الحفاظ عليها أو العمل على زيادتها،

وغيرها من التعريفات التي حاولت تحديد مفهوم ثابت للمصلحة الوطنية وفقا للرؤية الأمريكية فقط.

لماذا لا يوجد (مصلحة عليا) متفق عليها في المجتمع الدولي؟

وذلك بسبب، غياب السلطة العليا في البيئة الدولية أو المجتمع الدولي، وأيضا بسبب وجود دول وكيانات متعددة ذات سيادة تعمل كل منها على حماية سيادتها وتحقيق مصالحها الخاصة.

وتبعا لذلك، لا يمكن تصور وجود مصلحة عامة أو عليا ممكن أن تعبر عن مصلحة جميع الدول أو الفاعليين من غير الدول بشكل عام.

لأن ما قد تراه دولة معينة يمثل أهمية أو مصلحة بالنسبة لها، قد لا تراه دولة أخرى بنفس الأهمية، وعليه، تسعى كل دولة لتحقيق ما تراه مصلحة عليا لها، ويحقق أهدافها وفقا لرؤية صناع القرار فيها، وهو أمر من المستحيل تحقيقه بين الدول كافة.

هناك بعض الأهداف العامة التي من الممكن أن تعبر عن المصلحة الوطنية بشكلها العام بالنسبة لأي دولة وهي:

١- العمل على حماية السيادة الوطنية للدولة ودعم الأمن القومي والسلامة الإقليمية لها،

٢- تنمية قدرات الدولة،

٣- زيادة مستوى الثراء الاقتصادي للدولة،

٤- الدفاع عن أيديولوجية الدولة، والعمل على نشره في الخارج،

٥- صيانة الثقافة الوطنية وحمايتها من أخطار الغزو الخارجي،

٦- نشر السلام في العالم.

كيف ممكن ان نفهم المصلحة الوطنية لأي دولة؟

وذلك من خلال فهم الأهداف الأساسية التي تسعى الدولة الى تحقيقها، لأن الدول تصوغ هذه الأهداف وفقا لمتطلباتها الأساسية، وبالتالي فهم ما تريده الدولة أو تسعى إليه، يوفر فهم للمصلحة العليا لهذه الدولة.

وطبعا لكل دولة حاجات وأولويات تسعى الى تحقيقها ولكل حاجة اولوية وأهمية معينة بالنسبة لغيرها، ومن خلال تحديد الأهداف العليا للدولة، ومصلحتها الأساسية، ممكن أن تتوفر القدرة للباحثين بالتنبؤ في سلوك الدول الخارجي، وفي نمط ومستقبل العلاقات بين بعض الوحدات الدولية.

ما هي تصنيفات المصلحة الوطنية الأساسية؟

١_ المصالح الأولية: وتتضمن الحفاظ على الوحدة الجغرافية والسياسية والهوية الثقافية للدولة، وحماية بقاء الأمة من التجاوزات الخارجية، وسيادتها، وهذا الصنف من المصالح لا يمكن المساومة عليه نهائيا، لأنه يتعلق بالسيادة البقاء للدول، واذا ما فرطت به أو ساومت عليه، فإنها من ممكن أن لا يكون لها وجود نهائيا.

٢_ الثانوية: وتمثل مصالح مواطني الدولة في الخارج، وتقوم الدول أو بعض الدول بشكل دقيق بحمايتها، وأيضا حماية الحصانات الدبلوماسية لممثليها في الخارج.

٣_ الدائمة: وهي تلك المصالح التي تتميز بالثبات لفترة زمنية طويلة، وانها ممكن ان تتغير بمرور الزمن ولكن ببطيء شديد، فمثلا كان بريطانيا لفترة طويلة من الزمن تتمسك بحرية الملاحة في البحار وبالتفسير الضيق لمبدأ المياه الإقليمية.

٤_ المتغيرة: وهي تلك المصالح التي تحددها الأمة في أي وقت وتجاه أي قضية وفقا لمصالحها الوطنية، مثل آراء المسؤولين والرأي العام والمصالح القطاعية والسياسات الحزبية وغيرها، من هنا فإنها تختلف عن المصالح الأولية والدائمة، وهي بذلك تمثل مواقف الدول وسياساتها تجاه

بعض الأطراف والقضايا الدولية الطارئة، أي انها تصاغ في وقت وظرف معينين وفقا لرؤية صناع القرار.

٥_ العامة: وهي المصالح التي يمكن ان تطبقها الأمة على مناطق جغرافية واسعة ولعدد كبير من الدول أو في عدة حول خاصة، مثل الاقتصاد والتجارة والدبلوماسية والقانون الدولي، مثل؛ مساعي بريطانيا للحفاظ على توازن القوى في القارة الأوربية قبل الحرب العالمية الأولى.

٦_ الخاصة: وهي التي تحدد في زمان ومكان معينين، وهي غالبا ما تعبر عن تطور منطق المصالح العامة، مثلا؛ كانت بريطانيا ولفترة طويلة من الزمن تنظر إلى استقلال الاراضي المنخفضة كمطلب رئيس للحفاظ على توازن القوى في قارة أوربا.

وتم إضافة ثلاث أنماط أخرى للمصالح الوطنية هي:

١_ المصالح المتطابقة: وهي التي تتمسك بها الدول بشكل مشترك وموحد، فمثلا كان ولا زال للولايات المتحدة وبريطانيا اتفاق عام على مجموعة من المبادئ والمصالح المتطابقة، مثلا المصلحة المشتركة للبلدين في أنه لن تكون القارة الأوربية تحت سيطرة قوة منفردة.

٢_ المصالح المتكاملة: وهي تلك المصالح التي بالرغم من أنها ليست متطابقة أو متشابهة، إلا أنها قادرة على تشكيل أساس للاتفاق حول قضايا معينة، وقد كان لبريطانيا مثلا مصلحة في استقلال البرتغال عن اسبانيا، وذلك للسيطرة على منطقة المحيط الأطلسي، في حين كان للبرتغال مصلحة في بقاء بريطانيا مهيمنة على البحار كوسيلة للدفاع عنها ضد اسبانيا.

٣_ المصالح المتصارعة: هي تلك المصالح التي يمكن أن تتحول من خلال الدبلوماسية ووقع أحداث معينة أو بمرور الزمن إلى مصالح متكاملة، وإن الشيء نفسه ممكن أن يقال عن امكانية تحول المصالح المتطابقة أو المتكاملة إلى مصالح متصارعة. أي أنها مصالح ليست ثابتة

ومتناقضة، وممكن أن تسير إلى الحرب أو التعاون، حسب التطورات الدولية والداخلية المؤثرة فيها.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مصدر المحاضرة: سعد حقي توفيق، مبادئي العلاقات الدولية، بغداد، المكتبة القانونية، ط٥، ٢٠١٠.

مبادئ العلاقات الدولية المرحلة الثانية

المحاضرة السابعة

العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية

أ.م.د. اركان ابراهيم عدوان

أصبحت السياسة الخارجية بشكل خاص والعلاقات الدولية بشكل عام، الناتج الحقيقي للعوامل المذكورة آنفاً مع بعضها البعض، لأن تلك العوامل تحدد خطوط السياسة الخارجية للدول ومعالمها ولها تأثير مباشر على العلاقات الدولية، يختلف من حيث الزمان والمكان. وبصفة عامة فإنه تقل حرية حركة صانع القرار، كلما تعددت المؤثرات (المحددات والمتغيرات) السلبية عليه، بينما يزداد هامش حرية حركة صانع القرار كلما قل الأثر السلبي لتلك المؤثرات عليه، حيث تزداد خياراته في اتخاذ القرارات السياسية الخارجية.

وهكذا، فالسياسة الخارجية لأي دولة لابد لها أن تتأثر بالبيئتين الداخلية والخارجية لتلك الدولة، فالبيئة الداخلية، تنبع منها إمكانات الدولة وقدراتها الذاتية التي تتشكل في مجموعها مقومات قوتها .

أما البيئة الخارجية، فإنها تمثل المتغيرات التي تنشأ في البيئة المحيطة للوحدة الدولية، والمتمثلة في طبيعة تفاعلات النظام الإقليمي وأنماطها وقضايا التفاعل وطبيعة النظام الدولي السائد والدول القائدة فيه، والتغيرات التي تطرأ عليه، وأثرها على النظم الإقليمية ووحداتها.

وبالتالي، يقصد بمحددات السياسة الخارجية؛ تلك العوامل المتعددة التي تؤثر بشكل أو بأخر في توجيه وتبلور السياسة الخارجية لأي دولة.

كما تعني أيضا؛ دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية، وتتعدد محددات السياسة الخارجية وفقا لمحددات داخلية و أخرى خارجية.

اولا_ المحـــددات الجغرافيـــة : تشـــمل الموقـــع الجغرافـــي والمســـاحة والتضاريس والمناخ وهي العناصر الأساسية في تكوين الجغرافيا السياسية للدولـة، والتـي تـؤثر بشكل مباشر علـى حركيـة سياسـتها الخارجيـة، وهـذا التـأثير يكـون مـن خـلال تحديد قدرة الدولـة علـى تنفيـذ سياسـتها الخـارجيـة ومن ثم تحديد مركزها الدولي. أما تأثيرها غير المباشر فيكون فـي تحديد نوعيـة ومـدى الخيـارات المتاحـة للدولـة عنـد توجيـه وبلـورة سياسـتها الخارجيـة. فـالموقع الجغرافـي مـثلا يحـدد مـدى أهميـة الدولـة مـن الناحيـة الاستراتيجية، ويمكنها من لعب دور إقليمي أو حتى دولي كما يمكنه ان يساهم في بناء قوة الدولة.

وعلى سبيل المثال؛ فان الموقع الجغرافي لتركيا جعلها دولة ذات أهمية بالغة، وسمح لها من تبوء دور إقليمي مهم، بحيث أنها تتوسط عدة دوائر إقليمية كالشرق الأوسط ،القوقاز ، الاتحاد الأوروبي، آسيا الوسطى. في حين ان بعض الدول المغلقة والمنعزلة جغرافيا لا تتمتع بنفس الأهمية،، وهكذا.

و يحمل الموقع الجغرافي أهمية كبيرة في الاستراتيجية الدولية، فالعامل الجغرافي يؤثر على السياسة الخارجية للدولة بشكل مباشر أو غير مباشر، ويكمن تأثيره غير المباشر في تحديده لعناصر قوة الدولة والتي تحدد بدورها قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية. وتجدر الإشارة إلى أن الموقع الجغرافي الاستراتيجي ليس كاف لوحده في تحديد دور فاعل للسياسة الخارجية لدولة ما، دون توافر المحددات الأخرى.

ثانيا_ الموارد الأولية: تحتوي بعض الدول على موارد طبيعية، هامة كمصادر الطاقة من بترول، غاز، ومعادن كالحديد والنحاس والذهب، ومواد غذائية كالقمح والذرة ، ووجود هذه الموارد لدى الدولة ولو بنسب متفاوتة يساهم في استقلاليتها الاقتصادية، ويمكنها من لعب دور فاعل في محيطها الإقليمي والدولي كقوة اقتصادية، وتتمكن من التأثير على السياسات الخارجية للدول الأخرى، كما ويمكنها من اتخاذ مواقف دولية تتلاءم مع توجهات سياستها الخارجية .

أبرز مثال في هذا الصدد ألمانيا الاتحادية فهي تمثل قوة اقتصادية عظمى فتمكنت في التأثير سياسة دول الاتحاد الأوروبي سواء الداخلية أو الخارجية، كما ساهمت في قدرتها على اتخاذ مواقف تتناقض مع مواقف قوى كبرى نظيرة لها كالولايات المتحدة الأمريكية وابرز موقف لها هو معارضتها للحرب الأمريكية على العراق عام٢٠٠٣، هذه القوة بلغتها ألمانيا بفضل استغلالها لمواردها الطبيعية الاستغلال الأمثل. طبعا لا يكفي وجود المورد دون استغلاله (لأنها ما دامت تحت الارض كأنها غير موجودة).

ثالثا_ المحددات البشرية: يلعب العامل البشري دوراً مهماً في تحديد مكانة الدولة وحجمها، وفي إدراك صانع القرار فيها، فعدد السكان الضخم يوفر للدولة عنصراً مهماً للنمو الاقتصادي وبناء القوة العسكرية، وأيضاً يساعد في تحقيق التنمية الشاملة للدولة، حيث تساهم التركيبة النوعية للسكان في إعداد وتنفيذ الخطط التنموية الوطنية الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، طبعا مع شرط أن يتناسق الكم مع النوع، حتى لا يأتي بنتائج سلبية.

رابعا_ المحددات السياسية: تتمثل أساسا في طبيعة النظام السياسي للدولة، والذي يلعب دورا مؤثرا في السياسة الخارجية. فالنظم الديمقراطية عادة ما تعكس سياسات خارجية سلمية وهي نظم تتسم بالتعددية وارتفاع نسب المشاركة السياسية.

أما النظم التسلطية فهي غالبا ما تعكس سياسات عدوانية توسعية. لكن ما يلاحظ في الواقع أن الأنظمة الديمقراطية تسعى لتحقيق القوة وتتنافس على مجالات حيوية للنفوذ، وتعتمد لتحقيق ذلك على القوة والعنف، مبررة ذلك بنشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والأقليات، وأبرز مثال على ذلك الحرب الأمريكية على العراق.

ويلعب الاستقرار السياسي دورا فاعلا في تبلور السياسة الخارجية للدولة، بحيث يعمل هذا الاستقرار على تفرغ الدولة لصياغة سياسة خارجية تحقق أهدافها. كما ان هذا الاستقرار يعطي للدولة صورة حسنة في الخارج، مما يساعد على انفتاح الدول الأخرى عليها، الأمر الذي يساهم في نشاط حركة

السياسة الخارجية لها. وحالة النظام السياسي بعد الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ خير مثال على ذلك. فبسبب عدم الاستقرار الداخلي، فإن الدولة استنزفت مواردها وقدراتها في الداخل، الأمر الذي انعكس على الدور الخارجي للدولة.

خامسا_ المحددات العسكرية: تمثل القدرات العسكرية إحدى أشكال المقدرات القومية للدولة، إلى جانب القدرات الاقتصادية، ويقصد بالقدرات العسكرية "الموارد والتكنولوجيا المتاحة للدخول في صراع مسلح قد يصل إلى درجة الحرب الشاملة، بما في ذلك إعداد الجيوش ومستوى تسليحها وتدريبها"، وتلعب القدرات العسكرية دوراً كبيراً في رسم وتحديد السياسة الخارجية للدولة، وكذلك في تحديد طبيعة العلاقات والتفاعلات الدولية (صراعية – تعاونية).

سادسا_ العامل التكنولوجي: وهو من العوامل المهمة التي لها تأثير في العلاقات الدولية، كونه بات يمثل المحدد الرئيس لتحديد مكانة الدول، وله تاثير كبير في الميادين العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية وغيرها.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مصدر المحاضرة: سعد حقي توفيق، مبادئي العلاقات الدولية، بغداد، المكتبة القانونية، ط٥، ٢٠١٠.

مبادئ العلاقات الدولية المرحلة الثانية

المحاضرة الثامنة

طرق ونماذج التأثير في العلاقات الدولية

أ.م.د. اركان ابراهيم عدوان

المقصود بالطرق، الآليات أو الأفعال التي ممكن أن تتبعها الدول في تفاعلاتها مع غيرها، أي كيف تحقق الدولة سياساتها وأهدافها، وأهم وسائلها في ذلك.

أما النماذج، فهي عبارة عن أشكال التفاعلات الدولية، بمعنى وصف العلاقات بين الدول، هل هي تعاونية توافقية، أم صراعية عدائية،،، وهكذا

والربط بين الطرق والنماذج، هو أن كل طريقة تستخدم في التأثير على الغير، يتعبها بالضرورة نمط أو نموذج معين من العلاقات؛ فالطرق السلمية والمكافئات تؤدي بالضرورة إلى توافق وتفاهم وتقارب، أما العقوبات والتهديدات فتؤدي بدورها إلى الخلاف والصراع،،، الخ

وممكن تحديد أهم طرق ممارسة التأثير في العلاقات الدولية بالتالي؛

١- الاقناع

٢- عرض المكافئة

٣- منح المكافئة

٤- التهديد بالعقاب

٥- فرض العقوبات غير القسرية

٧- القوة القسرية

ومن خلال العرض المبدئي للطرق، نلاحظ بأن هناك تدرجا من حيث التهديد واستخدام القوة؛ بمعنى أنه كلما كانت العلاقات توافقية يعني ذلك استخدام آلية المكافئات وعدم التهديد، بينما تكون آليات التهديد وصولا إلى

الاستخدام الفعلي للقوة متلازمة مع العلاقات الصراعية، أو غير الودية، وعند الصعود من الاقناع إلى القوة القسرية، نجد بأن هامش الثقة يقل بين الدول، والمكافئات تنتهي، وتحل محلها لغة التهديد، عندما نقول تهديد واقناع، فإننا لا نقصد دائما أنها تستخدم لحث دول أو مجموعة من الدول للقيام بأشياء معينة.

فقد تستخدم هذه الطرق لمنع بعض الدول من الاستمرار بالقيام بفعل معين، أي إنها قد تهدف أحيانا لمنع الدولة من التصرف، وليست تعني دائما حثّها على التصرف، مثال؛ تهديدات الولايات المتحدة والغرب لدولة إيران من أجل الكف عن تطوير برنامجها النووي.

نماذج التأثير:

ونقصد بها كما أشرنا أشكال وأنماط التفاعل بين الدول، وتقسم إلى:

١- علاقات الاجماع

٢- المناورة المكشوفة

٣- علاقات الاكراه

٤- علاقات القوة القسرية

علاقات الاجماع:

في هذا النموذج، يكون هناك اتفاق تام في اهداف السياسة الخارجية للدول، ومصالحها، مثل امريكا وبريطانيا، أو مستوى ضعيف جدا من التواصل والتفاعل مثل تايلند وبوليفيا أو أي دول متباعدة جغرافيا وسياسيا، وبالتالي؛ فإن استخدام العنف يكون أمرا غير وارد في هذا النمط، وإن عرض المكافئات هو الشكل الأبرز لها.

سؤال: الاجماع بين الدول التي تتوافق أهداف سياستها الخارجية أمر واقعي ومعقول، ولكن الاجماع بين الدول التي بينها مستوى ضعيف من التواصل، كيف يكون؟

الجواب؛ لأن الدول التي بينها مستوى ضعيف جدا أو نادر من التفاعل، سوف لا نجد أي فرصة للتهديد أو استخدام العنف في علاقاتهما ببعضهما، وبالتالي، فإن الاتفاق والاجماع في العلاقات تجاه قضايا معينة، سيكون الأمر الوارد والأكثر تحققا، فلا داعي للتهديد والعقاب، ما دامت لا توجد بينهما مشاكل أو علاقات صراعية من الأساس.

علاقات المناورة المكشوفة:

هنا بدأت حالة الاتفاق بين الدول تقل، ويوجد صراع أو خلاف في أهداف السياسة الخارجية للدول، فعلى سبيل المثال؛ ممكن أن تقوم دولة بسياسات داخلية لا ترضى عنها الدولة الأخرى، وبالتالي، يكون هناك نوعا من الخلاف وعدم التوافق بين الدول، والذي لا يصل إلى ردجة الصدام المسلح.

وهناك بعض الطرق التي تستخدمها الدول في هذا النموذج هي:

- عرض المكافأة

٢- منح المكافأة

٣- التهديد بمنع المكافأة؛ ويعني أن هناك مساعدات أو علاقات اقتصادية وتجارية وتسهيلات سوف يتم منعها كعقاب لسياسات الدولة

٤- التهديد بالعقاب غير القسري؛ بمعنى أن العلاقات بين الأطراف في هذه النموذج ليست توافقية بشكل تام، ولكنها خلافية، ومع ذلك فإنها لا تصل إلى درجة القوة القسرية.

فحتى التهديد هنا بعقاب غير قسري. السؤال: لماذا؟

لأن هناك قدرا من التقارب في القوة والقدرات بين أطراف هذا النموذج من العلاقات، سواء كنا نتحدث على المستوى العالمي، أو حتى في إقليم معين، وبالتالي، فإن كلا الطرفين ممكن أن يلحق ضررا مماثلا بالأخر، وبالتالي، يكون التهديد بعقاب غير قسري، دون الاستخدام الفعلي للقوة القسرية.

علاقات الاكراه:

وتعني عدم وجود اتفاق أساسي حول أهداف السياسة الخارجية، وإن كل سياسات الدول تؤثر وتهدد مصالح الأخرى، وإن الاتفاق مستحيل بينهما

وإن التأثير بينهما يكون بالطرق الأتية؛

١- التهديد بالعقاب

٢- وضع عقاب غير قسري

٣- استخدام محدود للقوة

وأطراف هذا النوع من العلاقات تكون متكافئة، وبالتالي حتى استخدام القوة يكون في حدود معينة، وليس مطلقا، مثل العلاقات الأمريكية السوفيتي خلال فترة الحرب الباردة.

علاقات القوة القسرية:

وفي هذا النموذج يكون هناك عدم اتفاق كلي بين الأطراف، وإن سياسات أي منهما تهدد الآخر بشكل كبير، وان النموذج الرئيسي للتأثير في هذا النوع يكون من خلال العنف، واستخدام القوة القسرية، مع وجود بعض المكافئات أحيانا، والتي لا تعدو أن تكون التخفيف من حدة الضغط الموجه، أو ايقاف العمليات العسكرية مؤقتا، كمكافأة مقابل القيام بفعل معين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مصدر المحاضرة: سعد حقي توفيق، مبادئي العلاقات الدولية، بغداد، المكتبة القانونية، ط٥، ٢٠١٠.

مبادئ العلاقات الدولية المرحلة الثانية

المحاضرة التاسعة

مفهوم القوة

أ.م.د. اركان ابراهيم عدوان

ما هي الغاية الرئيسة من القوة؟

تعد مسألة اشباع الحاجات والرغبات الغاية الأساسية للقوة، وذلك لأن العلاقات بين الوحدات المساهمة في خلق أي مجتمع هي صراعية بالغريزة، أو غير توافقية على أقل تقدير.

ويرى أغلب الباحثون في العلاقات الدولية بأن الدول تعتمد في وجودها على القوة، وتعمل على تحقيق أهدافها بواسطتها، وإن جميع سياسات الدول هي عبارة عن صراع من أجل القوة.

تعريف القوة:

لا يمكن أن نجد تعريفا ثابتا وجامعا واحدا للقوة، ويتفق أغلب الباحثين على إنه مفهوم غامض ويتداخل مع العديد من المفاهيم الفرعية، وقد يعني أشياء كثيرة في آن واحد، ويعرفها رينولدز بأنها: القدرة على توليد النتائج المقصودة، وبادلفورد ولنكولن: امتلاك القوة المادية والعسكرية والقدرات، وتعرف أيضا بأنها: مقدار القوة المتاحة لنخبة الأمة نحو انجاز اية مساعدة معينة، وبالتالي؛ لا يمكن أن نجد تعريفا محددا لمفهوم القوة، وهو مفهوم يتداخل مع العديد من المصطلحات التي تحمل معاني مناظرة.

ومثال ذلك، لا يمكن لأي باحث اعطاء تقدير معين لقوة أي دولة، ما لم يتم مقارنتها بغيرها من الدول، فهناك دولة تبدو قوية أمام دولة أخرى، ولكنها ضعيفة جدا تجاه دولة ثالثة.. وهكذا.

مثال: دولة بلجيكيا هي اقوى من لوكسمبرغ ، ولكنها بالمقابل ضعيفة جدا تجاه الولايات المتحدة.

وبالتالي؛ نلاحظ بأن مفهوم القوة يتطلب حساب العديد من العناصر المختلفة لتحديد قوة أي دولة، من قدرتها على اجبار غيرها من الدول بالتهديد القسري، إلى قدرتها على التأثير الاقتصادي على الدول الأخرى.

مصطلحات مرادفة للقوة:

القوة = التأثير؛ ويقصد بها استخدام وسائل الاقناع مثل قيام دولة معينة (أ) باستخدام القوة من أجل تغيير سلوك دولة أخرى (ب)، بطريقة تتناسب مع مصالح الدولة (أ).

القوة = السلطة؛ وتعني الامتثال الطوعي لدولة معينة لأوامر وسياسات دولة أخرى بما يحقق مصالح الدولة الأقوى، بمعنى أن هناك سلطة لدولة على دولة أو مجموعة من الدول، لأن مصالح الدول الأضعف تتحقق عن طريق الخضوع للسياسات ورغبات الدولة الأقوى؛ مثال ذلك، العلاقات الأمريكية الخليجية، وخضوع العديد من الدول للولايات المتحدة لتحقيق مصالحها.

القوة = السلطان؛ ويقصد بها «السيطرة على الأخرين وأفعالهم»، ويرى «هانز مورجنثاو» وهو أبرز من تناول مفهوم القوة، وعدّه الأساس وراء سياسات الدول، بأن الرغبة بالسيطرة على الأخرين يعد عنصرا ثابتا في جميع التفاعلات الإنسانية بدءا من الأسرة وصولا إلى الدولة.

ويفسر ذلك بأنه في كل مجتمع نجد أن هناك فردا يرغب بأن يمارس السيطرة على غيره، ويفرض سلطته عليه، وهذا يعني بأن هذا الشخص لديه من القدرات بأن يؤثر على غيره وإجباره.

وتبعا لذلك، فإن القوة = التأثير بالمحصلة النهائية، وهي مفهوم واسع ولا حدود له، ولا يمكن قياس قوة طرف معين وهو في عزلة، إذ تقاس الأمور بنقائضها كما يقال، فأنت قوي لأنك قادرا على أن تؤثر على غيرك، وتجبره على القيام بأمور لا يستطيع هو أن يجبرك عليا.

التأثير بوصفه عنصرا من عناصر القوة:

ان قيام دولة معينة بالتأثير على غيرها من أجل القيام بعمل معين، تكمن في أن مصالح الطرف الأول (الأقوى) والذي قام بالتأثير على غيره، لا تتحقق إلا إذا قام الطرف الأضعف بفعل معين من أجل تحقيق مصالح الطرف الأول.

بمعنى أن الدول في تفاعلاتها المتنوعة تحتاج إلى بعضها من أجل اتمام مصالحها، أي أن حتى الدول القوية تحتاج إلى أفعال وسياسات معينة من غيرها من الدول من أجل تحقيق مصالحها.

على ماذا يشتمل فعل التأثير:

١- التأثير وسيلة لتحقيق أهداف معينة، وعادة ما يوظف صناع القرار القوة سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو سياسية للتأثير على غيرهم من أجل تحقيق أهداف معينة، الهيبة، الأمن، الموارد...

٢- يتضمن التأثير القيام بفعل معين من أجل اجبار الطرف الأخر على القيام بعمل يخدم الطرف الأول، ويشمل القدرات التي يجندها الطرف الأقوى للتأثير على الطرف أو الأطراف الأخرى، وبالتالي، تعد القدرات المفتاح الأساس للقيام بالفعل الذي يؤثر في سياسات وأفعال الأخرين.

٣- يتطلب الفعل وجود علاقة تفاعلية مستمرة بين الأطراف محل التفاعل، خلال فترة زمنية معينة، من اجل امكانية الحديث عن وجود عملية تأثير من طرف إلى آخر.

فقد يكون فعلا معينا بمثابة سياسة عابرة أو فعل وردة فعل لا تدل على قدرة على التأثير من طرف على آخر، ولكن وجود مدة زمنية كافية، تعد مؤشرا واضحا على وجود ميزة لطرف على الأخر، من حيث قدرة أحدهما على اجبار الأخر للقيام بأعمال وسياسات، دون قدرة الطرف الأخر بالمقابل على اجباره.

ويعني ذلك، بأن الطرف الذي يستطيع أن يجبر الأخر على القيام بأفعال لا يستطيع الأخر اجباره على القيام بها، هو الطرق الأقوى.

٤- وهو ما أشرنا له في النقطة السابقة، من حيث قدرة طرف على اجبار الأخر على شيء، فإن له تأثير على الأخر وهو الأقوى.

التأثير المتبادل:

صحيح أن التأثير يعني قدرة طرف على اجبار غيره على القيام بأفعال لا يستطيع الطرف الأخر اجباره على القيام بأفعال مماثلة، ولكن في التفاعل بين طرفين أو أكثر لمدة زمنية، فإن كلا الطرفين قد يؤثر في الأخر من خلال عملية «التغذية العكسية»، والتي تعني اتباع أفعال وسياسات تكون كردود أفعال عن سياسات سابقة للطرف الأقوى.

مثال؛ هناك دولة معينة قامت بتطوير برنامج تسليح، وقامت دولة أقوى منها بتهديدها بعمل عسكري أو عقوبات اقتصادية في حال لم تكف عن برامجها الخاصة بالتسلح، هذا فعل وتهديد باتجاه واحد (من قبل الطرف الأقوى)، سياسات التهديد هذه من قبل الدولة الأقوى ستلاقي ردة فعل من قبل الدولة صاحبة برنامج التسلح، فقد تخضع للتهديدات وتوقف تطوير أسلحتها، وبالتالي، فإن هذا العمل سيؤدي بالدولة التي هددتها بأنه توقف التهديد وتكافئها على الاستجابة، وبالمقابل قد لا تستجيب هذه الدولة وتجبر الدولة الأقوى على التصعيد. هذه ببساطة سياسات قائمة بناءً على أفعال وردود أفعال بين دولتين أو اكثر.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مصدر المحاضرة: سعد حقي توفيق، مبادئي العلاقات الدولية، بغداد، المكتبة القانونية، ط٥، ٢٠١٠.

مبادئ العلاقات الدولية المرحلة الثانية

المحاضرة العاشرة

قياس القوة الوطنية

أ.م.د. اركان ابراهيم عدوان

تعد مسألة قياس القوة من المسائل المهمة في العلاقات الدولية، وعادة ما يلجأ الباحثون إلى قياس مقدرات القوة العسكرية من عسكرية واقتصادية ومقارنتها بين مجموعة من الدول كطريقة لقياس القوة؛ ولكن هذه الطريقة لا تعد طريقة لقياس قوة الدول، إنما قاعدة القوة لدولة معينة.

ولا تعد مقدرات القوة ذات فائدة ما لم ترتبط بتحقيق أهداف السياسة الخارجية؛ بمعنى أن ما تملكه الدولة من مقدرات قوة لا يعد ذات فائدة ويمكن حسابه ما لم تستخدمه في تحقيق أهدافها، من خلال التأثير في الغير.

العلاقة بين الموارد وتوظيفها:

ان مجرد وجود الموارد ومقارنتها بين الدول قد لا يعطينا إجابة دقيقة عن مكانة الدول ومدى تأثيرها في محيطها الدولي، لأن وجود الموارد يرتبط بالرغبة في توظيفها، وبالقدرة على توظيفها، وامكانية توظيفها.

فلا يعني أن دولة معينة تتقدم على غيرها في الميدان التكنولوجي والعسكري والثقافي، أنها بالضرورة أقوى من غيرها، ما لم توظف تفوقها في هذه الميادين في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، والتأثير في غيرها.

مثال؛ عند اجراء مقارنة للمستويات التكنولوجية والتربوية وغيرها بين الدول الكبرى في الثلاثينيات من القرن العشرين، نجد ان الولايات المتحدة متفوقة على جميع الدول الأوربية وتأتي بالمرتبة الأولى قياسا على قدرات الدول الأخرى في نفس الميادين.

ولكن؛ يثبت التاريخ الدبلوماسي بان العلاقة بين القدرات وتأثيرها في العلاقات الدولية، تدل على أن الرغبة والقدرة بالتأثير على الدول الأخرى

هي المسألة التي تحدد مكانة الدولة في المجتمع الدولي بالدرجة الأساس، وليس مجرد حساب قدراتها بشكل مجرد، وبالتالي؛ فإن الولايات المتحدة وفقا لهذه القاعدة فإنها كانت تأتي بالدرجة السابعة من حيث عامل القدرة على التأثير على غيرها من الدول، لأن القدرات لوحدها لا تعد كافية لممارسة التأثير، ولا بد من أن يدرج معها عوامل معنوية غير ملموسة أخرى، كشخصية صانع القرار، الحلفاء التقاليد، الوعي الثقافي للمجتمع، والرغبة في التأثير،،، وغيرها.

كيف نتعرف عن قدرة الدولة على التأثير؟

ببساطة؛ فإنه اذا كانت دولة ما (أ) من الدول، قادرة على التأثير على غيرها (ب) من الدول، (أ وب) هما مثال على أي دولة قد نقول س ص ع ... وغيرها، وكما قلنا، اذا كانت الدولة (أ) قادرة على ان تجبر الدولة (ب) على القيام يعمل معين أو سياسة معينة، لا تستطيع الدولة الأخرى (ب) على أن تجبرها بالمقابل على فعل نفس الشيء أو غيره، فباستطاعتنا هنا أن تقول بأن الدولة (أ) تمتلك القدرة على التأثير على غيرها، أي أن الدولة (أ) هي أقوى من غيرها.

وقد يحتوي المثال على أكثر من دولتين، وبالتالي أي دولة تستطيع ان تجبر غيرها من الدول على القيام بأعمال معينة لا تستطيع غيرها من الدول أن تجبرها عليه، فهي الأقوى والأكثر تأثيرا، بسبب قدرتها على إجبار غيرها، وعدم قدرة غيرها على إجبارها.

إن القدرة على التأثير تختلف من قضية إلى قضية ومن دولة إلى دولة أخرى. كيف؟ ولماذا؟

هناك بعض الأمثلة التي نجيب من خلالها على السؤال السابق وهي، عام ١٩٤٧، كان الاتحاد السوفيتي قادرا على منع بولندا وجيكوسلوفاكيا من المشاركة في مناقشات مشروع مارشال حينها، ولكن المشروع كان قائما ولم يستطع الاتحاد السوفيتي منع غيرها من الدول من المشاركة فيه، ومعنى ذلك، أن قدرات دولة معينة استطاعت أن تجبر دولتين على تغير سلوكهما، والتأثير في سياساتهما، دون التأثير على سياسات الدول الأخرى

المشاركة في المشروع، بمعنى ان التأثير يختلف هنا من (دولة إلى دولة أخرى).

(أزمة كويا ١٩٦٢) كانت الولايات المتحدة متفوقة على الاتحاد السوفيتي في الاعتبارات العسكرية والاستراتيجية، وكان تفوقها العسكري كان حاسما في قضايا، ولكن هناك بعض القضايا تحتاج إلى حسم بتهديد بقدرات وأسلحة أخرى، تتوقف على مدى أهمية القضية محل النزاع، بمعنى أن عناصر القوة الأمريكية كانت حاسمة عند مقارنتها مع القدرات السوفيتية، ولكن عندما تكون الخسارة أكثر بكثير من القبول بالأمر الواقع، فإن الدول ممكن أن تجازف في الدخول بمغامرات عسكرية مع دول متفوقة عليها، ويبقى الحسم في النهاية لمصلحة الطرف الأقوى والذي يستطيع أن يردع خصمه ويتحمل تبعات المواجهة ان فشل الردع، وأصبح هناك صدام مسلح بين الطرفين.

وبالتالي؛ فإن الاتحاد السوفيتي لم يستجب للتهديدات الأمريكية، إلى أن وصل الأمر إلى التهديد بالسلاح النووي من قبل الجانب الأمريكي آنذاك، الأمر الذي أدى إلى تغيير سلوك الجانب السوفيتي.

بمعنى أن بعض عناصر القوة بين طرفين قد تؤثر في قضية، وعناصر أخرى تؤثر في قضية أخرى، وحسب أهمية القضايا ومساسها بالمصالح القومية لأطراف الصراع.

(أزمة فيتنام والعلاقات البريطانية الالمانية) ففي الحرب الفيتنامية، ورغم التفوق الأمريكي إلا أنها لم تستطع أن تجبر الفيتناميين على الاستسلام، ولم تستطع استخدام كافة قدراتها المتاحة، ومن جانب آخر استطاع رئيس وزراء بريطانيا شامبرلن أن يجبر هتلر على التوقيع على معاهدة سلام، ولكنه لم يكن قادرا على تعديل مطالب هتلر في جيكوسلوفاكيا.

ونفهم من هذين المثالين، بأنه حينما تتشكل قضيتان أو أكثر بين دولتين، فإن قوة كل دولة في التفاعل مع الأخرى تتوقف على مدى أهمية القضية وأولويتها بالنسبة لكل دولة مقارنة بالأخرى، بمعنى أن هناك بعض القضايا تتعلق بمسائل ثانوية يمكن التفاوض بشأنها وتقديم تنازلات للآخر،

مقابل قضايا تمثل مصالح أساسية، لا يمكن التفريط فيها، أو المساومة عليها مهما كان المقابل، فكلما كانت القضية تشكل مصلحة أساسية للدولة، وذات أهمية قصوى، كرست كافة امكانيتها لتحقيقها أو الحفاظ عليها،، وهكذا. ونفهم هنا، بأن القدرة على التأثير تختلف من قضية إلى أخرى حسب الأهمية بالنسبة لكل دولة.

وبالتالي، فإن القدرة على التأثير في التفاعلات الدولية ليست ثابتة، ولا يمكن حسابها بشكل مجرد، بمعنى القول بأن الدول (أ) يمكنها أن تؤثر على (ب) بشكل مطلق، لأن التأثير كما أشرنا يختلف من قضية إلى قضية، ومن دولة إلى دولة أخرى.

ملاحظة مهمة؛

إن عناصر قوة الدول في تغير مستمر، تصاعد أم تناقص، فقد تكون دولة قوية ومؤثرة في محيطها، ولكنها يأتي عليها وقت وتضعف بل وقد تختفي من الوجود أحيانا، وعلى العكس قد تكون بعض الدول ضعيفة ومهمشة، ومع مرور الوقت، وتغير بعض العوامل الداخلية والخارجية، تصبح قوة إقليمية أو دولية مؤثر ويعتّد بها،،، وهكذا فالقوة في تغير مستمر صعودا أو هبوطا، حتى الموقع الجغرافي للدول، قد يتغير ولكنه يتغير ببطيء شديد قياسا بغيه من عناصر القدوة القومية للدول.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مصدر المحاضرة: سعد حقي توفيق، مبادئي العلاقات الدولية، بغداد، المكتبة القانونية، ط٥، ٢٠١٠.